العلاقات الأطلنطية:
تقييم من خلال القيم المشتركة والأمن المشترك

آيلين أونفر نوي*

ملخص: أُسِّست العلاقات الأطلنطية بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب الحرب العالمية الثانية على أسس من القيم المشتركة والشعور بالأمن. وقد جرى تحديد القيم الليبرالية للنظام العالمي الليبرالي القائم على القواعد، مثل الحكومة الديمقراطية الفاعلة، وسيادة القانون، واقتصاد السوق، ومن ذلك حرية التعبير والمعتقد والصحافة والحريات المدنية، بوصفها قيمًا مشتركة. وفي الوقت نفسه، رسمت القيم المشتركة والتصور المتبادل للتهديدات المشتركة ملامح البُعد الأمني للعلاقات الأطلنطية في أثناء الحرب الباردة وبعدها. ونلاحظ تعمق اختلاف وجهات النظر بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الذي ظهر في ولاية ترامب الأولى خلال ولايته الثانية، خصوصًا في هذين الخطين الرئيسيين: القيم المشتركة والأمن. في هذه الدراسة، نناقش في الجزء الأول القيم المشتركة والبُعد الأمني للعلاقات تاريخيًّا، وفي الجزء الأخير نفسر العلاقة بين الطرفين عبر تقييم التصورات والسياسات المتغيرة من خلال الليبرالية والحداثة والتقليدية.

الكلمات المفتاحية: الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، العلاقات الأطلنطية، الناتو.

* زميل أول، شبكة القيادة عبر الأطلسي، تركيا.

Transatlantic Relations: An Assessment through Shared Values and Shared Security

AYLİN ÜNVER NOİ*

ORCID ID: 0009-0000-7395-548X

ABSTRACT: *The post-World War II transatlantic relationship between the European Union (EU) and the United States of America (USA) was founded on shared values and security. These included the liberal values of a rules-based liberal world order, such as a functioning democratic government, the rule of law, a market economy, and freedoms of expression, belief, press, and civil liberties. Common values and a shared threat perception also shaped the security dimension of transatlantic relations during and after the Cold War. The divergences between the EU and the US that began during the first Trump era deepened in the second, particularly regarding common values and security. This article first discusses the historical dimension of these shared values and security, and then interprets the EU-US relationship by evaluating changing perceptions and policies emerging in these two focal points through liberalism, modernism, and traditionalism.*

Keywords: *United States, European Union, Transatlantic relations, NATO.*

* Senior Fellow, Transatlantic Leadership Network, Türkiye.

رؤيـــة تركيـــة
2025-(2/14)
39 - 56

Received Date: 10 / 04 / 2025 • Accepted Date: 20 / 05 / 2025

DOI:10.36360/1560-014-002-003

البُعد القيمي المشترك تاريخيًا في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية:

برز الاتحاد الأوروبي بوصفه مشروع سلام في أعقاب الحرب العالمية الثانية بدعم من الولايات المتحدة لعملية التكامل في القارة. كما أنه أصبح جزءًا من نظام عالمي ليبرالي دولي قائم على السياسات الاقتصادية الليبرالية والأمن التعاوني والتضامن الديمقراطي والمؤسسات متعددة الأطراف.[1] وقد أُسِّس هذا النظام العالمي الليبرالي الدولي على مبادئ سياسية واقتصادية، مثل الأسواق المفتوحة والتجارة الحرة، والحكم الديمقراطي، وسيادة القانون، والمؤسسات متعددة الأطراف، وحل المشكلات الجماعية، والأمن التعاوني، والتغيير التدريجي. ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى يومنا هذا، استندت السياسات الخارجية والأمنية الأمريكية إلى الأفكار التي نشأت في عصر التنوير والحداثة. وتشمل الحداثة ثلاثة عناصر رئيسة: صعود النزعة الفردية على حساب الطائفية، وظهور العلمانية المستقلة عن المؤسسات الدينية في كل من السياسة والثقافة، وتقدم العقل البشري إلى ما بعد المفاهيم التراتبية الدورية والهرمية التي كانت سائدة في عصور ما قبل الحداثة.[2]

كان الشك تجاه الدولة القومية والاعتقاد بأنها مسؤولة عن الحروب الكبرى في أوروبا مصدر إلهام لمؤسسي الاتحاد الأوروبي. لذلك، جرى تأسيس الاتحاد الأوروبي وهو هيكل فوق قومي، بالاتفاق على ضرورة تجاوز الدولة القومية لبناء السلام في أوروبا.[3] وقد أدى التكامل الأوروبي إلى تحييد النظام الكلاسيكي القائم على الدولة القومية من خلال نقل حقوق السيادة الوطنية للدول إلى هياكل فوق وطنية في بعض القضايا. ومن وجهة النظر هذه، فإن الاتحاد الأوروبي هو هيكل ما بعد الحداثة. وبهذا الهيكل، فإن الاتحاد الأوروبي ليس دولة قومية ولا منظمة دولية. وقد أكد الاتحاد الأوروبي، الذي يُعرّف بأنّه قوة معيارية، أي قوة مدنية، ضرورةَ دعم المعايير المدنية والديمقراطية ونشرها، أي قيم الليبرالية، داخل الاتحاد الأوروبي وخارجه على حد سواء؛ من أجل ضمان أن تجري العلاقات بين الدول بطريقة حضارية،[4] وبهذه الطريقة يمكن ضمان أمن الاتحاد الأوروبي.

كما كان هناك اعتقاد بأن الولايات المتحدة مثلها مثل الاتحاد الأوروبي، يمكن أن تستمر من خلال الحفاظ على القيم المشتركة للنظام العالمي الليبرالي القائم على القواعد ونشرها، مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، وهو ما كان مقبولاً أيضًا من قبل رؤساء الولايات المتحدة الذين كانوا يُعدّون من الليبراليين الدوليين. على الرغم

من أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي استخدما من وقت لآخر أدوات مختلفة في السياسة الخارجية، مثل الأدوات العسكرية أو المدنية؛ لحماية هذه القيم المشتركة ونشرها، إلا أن هذه القيم المشتركة كانت العنصر الذي يجمعهما أيديولوجيًّا.[5]

وقد سهّل الارتباط بين الديمقراطية ودولة الرفاه الاقتصادي انتشار هذه القيم المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. فمقولة دانكوارت روستو (1970) بأن «جميع البلدان الغنية تقريبًا ديمقراطية، وجميع البلدان الديمقراطية تقريبًا غنية» –وهي علاقة متبادلة بين الديمقراطية والازدهار أكدها أيضًا رونالد إنغلهارت– قادت إلى تراجع الأنظمة الاستبدادية، بخاصة في السبعينيات والثمانينيات.[6] إذ أسهم نموذج الاتحاد الأوروبي المتمثل في السلام والاستقرار والازدهار في جعل معاييره وقيمه الليبرالية جذابة للبلدان المجاورة. وأصبح التوسع الجغرافي للاتحاد الأوروبي القائم على هذه القيم الليبرالية ممكنًا؛ بفضل انضمام أعضاء جدد إلى الاتحاد.

ومع انتهاء الحرب الباردة بتفكك الاتحاد السوفيتي، الذي كان يشكل تهديدًا مشتركًا للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وانهيار أيديولوجيته الشيوعية– برزت الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي، التي تسارعت مع انتصار الليبرالية السياسية والاقتصادية؛ حيث تبنَّت دول الستار الحديدي السابقة المتأثرة بالاتحاد السوفييتي في أوروبا الوسطى والشرقية القيم الليبرالية والتحول الديمقراطي.[7] وفي ظل غياب شكل شعبي بديل للحكومة، مكّنت القوة المعيارية والتحويلية للاتحاد الأوروبي من التحول الديمقراطي في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، ومهّدت الطريق أمام هذه البلدان لتصبح أعضاء في كل من الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (الناتو). وهكذا، أصبحت هذه البلدان جزءًا من النظام العالمي الليبرالي القائم على القواعد.

ومن شأن القيم المشتركة مثل الديمقراطية وسيادة القانون وتطوير حقوق الإنسان وتعزيزها، وكذلك التركيز على التعاون الدولي القائم على هذه القيم، فضلًا عن القوة التحويلية والقوة المعيارية للاتحاد الأوروبي– أن تؤثر في الدول التي ترغب في أن تصبح أعضاء في الاتحاد لتغيير نفسها بما يتماشى مع هذه القيم خلال عملية العضوية. وقد واصل الاتحاد الأوروبي سياسة نشر هذه القيم الليبرالية ليس في إطار مشروطية العضوية فقط، بل في علاقاته مع دول الجوار ودول في مناطق جغرافية أخرى ومنظمات إقليمية أيضًا، بل وجعلها شرطًا لبعض الاتفاقيات. فمن المساعدات الاقتصادية إلى اتفاقيات التجارة الحرة، اشترط الاتحاد الأوروبي في العديد من المجالات إحراز تقدم في هذه القيم.

كما سعت الولايات المتحدة إلى نشر هذه القيم الليبرالية في مناطق جغرافية مختلفة، وقد تصرفت بما يتماشى مع هذا الهدف مستخدمةً قوتها الناعمة وأحيانًا قوتها الصلبة؛ من التدخل العسكري، كما في حرب العراق، إلى العقوبات مثل قانون ماغنيتسكي، والمساعدات المالية مثل مشروع الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا، وأدوات القوة الناعمة مثل دعم المجتمع المدني. عملت الولايات المتحدة على تحقيق هدف نشر هذه القيم الليبرالية بطرق عديدة. وعلى الرغم من أن أدوات السياسة الخارجية والأدوات المستخدمة لنشر هذه القيم الليبرالية أدت في بعض الأحيان إلى توترات في العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، إلا أنه جرى التغلب على ذلك بطريقة أو بأخرى، واستمرت العلاقات الأطلنطية من خلال القيم المشتركة، وقد هدفا إلى الإسهام في أمنهما من خلال هذه القيم المشتركة.

ومع ذلك، فإن أطروحة فرانسيس فوكوياما «نهاية التاريخ» -التي قال فيها: إن الديمقراطية والرأسمالية ستحددان المستقبل مع نهاية الحرب الباردة، وإن العالم سيخضع للنموذج الغربي- أصبحت حجة مشكوكًا فيها نتيجة للتطورات التي حدثت في السنوات العشرين الماضية. في كتابه «الموجة الثالثة: الدمقرطة في أواخر القرن العشرين» يعرض صموئيل هنتنغتون عملية الدمقرطة في العالم الحديث على شكل ثلاث موجات، ويذكر أن كل موجة من موجات الدمقرطة تعقبها موجة عكسية معادية للديمقراطية.[8] ويناقش تأثير الموجة المعادية للديمقراطية في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في جميع أنحاء العالم، وتأثيرها في الحلفاء الأطلنطيين من خلال القيم المشتركة. وعلاوة على ذلك، يُنظر إلى ظهور نموذج الدول الغنية غير الديمقراطية كنموذج بديل، كما في حالة الصين، على أنه تهديد للحداثة والقيم الليبرالية التي أتت بها.

البُعد الأمني والدفاعي في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تاريخيًا:

بعد الحرب العالمية الثانية، عُدَّت القوة المتنامية للاتحاد السوفيتي ونفوذ الشيوعية تهديدًا للقيم الليبرالية الأوروبية ونظامها العالمي الليبرالي القائم على القواعد، وهذا أدّى إلى صياغة سياسات ومبادرات أمنية أوروبية في هذا الاتجاه. في مواجهة الدور المهيمن الذي أدّته الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي على الأمن الأوروبي خلال الحرب الباردة- أدرك روبرت شومان وكونراد أديناور وجان مونيه المعروفون بالآباء المؤسِّسين للاتحاد الأوروبي أن الدول الأوروبية لا يمكنها استعادة نفوذها الدولي إلا من خلال العمل معًا، واعتقدوا أن التكامل الأوروبي هو أهم خطوة في تحقيق ذلك.[9]

بدأ الاندماج الأوروبي أولاً في مجال الدفاع، وكانت أولى الخطوات التي اتُّخذت في هذا الاتجاه هي الاتفاق على إنشاء مجتمع أَمني من أجل القضاء على احتمال نشوب حرب أخرى في أوروبا.[10] مهّد هذا التفاهم الطريق لإنشاء منظمة الدفاع الأوروبية الغربية (اتحاد أوروبا الغربية).[11] غير أن حاجة دول أوروبا الغربية إلى الولايات المتحدة في الحرب ضد الاتحاد السوفييتي دفعتها إلى محاولة جذب واشنطن إلى الهيكل الدفاعي الذي أنشأته. وهكذا، أُسِّست منظمة حلف شمال الأطلسي المكونة من اثني عشر عضوًا، بمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، في 4 أبريل/ نيسان 1949 بموجب معاهدة واشنطن، المعروفة باسم معاهدة الدفاع الأطلنطي لحلف شمال الأطلسي، ووفقًا للمادة 5 من معاهدة واشنطن، المستوحاة من المادة 4 من معاهدة بروكسل، ضمنت دول أوروبا الغربية دعم الولايات المتحدة ضد التهديد السوفيتي.[12]

> **"أُسِّست منظمة حلف شمال الأطلسي المكونة من اثني عشر عضوًا، بمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، في 4 أبريل/نيسان 1949 المعروفة باسم معاهدة الدفاع الأطلنطي لحلف شمال الأطلسي"**

ومع الحرب الكورية، وتزايد المخاوف من احتمال قيام السوفييت بعملية مماثلة في ألمانيا، وحقيقة أن الهجوم على أوروبا لن ينجح في ظل وجود ألمانيا منزوعة السلاح- طُرِحت مسألة تسليح ألمانيا على جدول الأعمال.[13] وذكرت الولايات المتحدة أنها ستزيد من وجودها في أوروبا الغربية مقابل اتفاق مع الأوروبيين على إعادة تسليح ألمانيا الغربية.[14] وفي 24 أكتوبر 1950 جرى الإعلان عن خطة بليفن من قبل رئيس الوزراء الفرنسي رينيه بليفن الذي لم يوافق على فكرة إعادة تسليح ألمانيا بهدف إنشاء جيش أوروبي فوق قومي يتم توحيده في إطار التعاون السياسي الأوروبي.[15] إلا أن الخطة رُفضت من قبل البرلمان الفرنسي.[16] ومع ذلك، بعد إخفاق خطة التعاون السياسي الأوروبي، استمرت الضغوط الأمريكية لإعادة تسليح ألمانيا. وقد أشارت الولايات المتحدة إلى أنها ستعيد النظر في مساعداتها لأوروبا ما لم يتحقق إيجاد صيغة لتسليح ألمانيا.[17] ونتيجة لذلك، سنحت الفرصة لألمانيا الغربية أن تنشئ جيشًا بحلول عام 1955م، وأن تنضم ألمانيا الغربية إلى حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي.[18]

خلال الحرب الباردة، اتسم النقاش حول الدفاع داخل الاتحاد الأوروبي بالانقسام الأوروبي-الأطلسي. فبينما أيدت الحركة الأوروبية، بقيادة فرنسا، الأمن الذاتي للقارة وعلاقاتها البعيدة مع الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي أو العمل بصفة شركاء متساوين- أكدت الحركة الأطلسية، بقيادة هولندا وألمانيا، التعاونَ الوثيق مع الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي وقبول أوروبا وحلف شمال الأطلسي كمنظمة وحيدة للدفاع المشترك عن أوروبا.[19]

قادت المخاوف من عدم دفاع الولايات المتحدة عن حلفائها في حال قيام الاتحاد السوفييتي بشن هجوم على أوروبا إلى طرح فرنسا خطة فوشيه في عام 1961، وهي خطة تقوم على إنشاء مجتمع أمني أوروبي جديد، تتوخى إنشاء قوة دفاعية مستقلة عن حلف الناتو.[20] ومع ذلك، لم تقبل الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي هذه المبادرة.[21] بعد انسحابها من الجناح العسكري للناتو في عام 1966، لم تتمكن فرنسا من العودة إلى الهيكل العسكري للناتو إلا في عام 2007 مع انتخاب نيكولا ساركوزي، وهو سياسي يُعرف بأنه أطلسي، رئيسًا للبلاد.

كما بذلت فرنسا بعض المحاولات في الثمانينيات لإحياء اتحاد أوروبا الغربية ليكون بديلاً لحلف الناتو وأداة دفاع أوروبية. ولكن رغم كل هذه المحاولات المبذولة لإنعاش قوة الدفاع الأوروبية، ظل حلف الناتو هو الذي يؤدي الدور القيادي في الدفاع الأوروبي؛ بسبب التأثير الظرفي للحرب الباردة، ودور الجناح الأطلسي داخل المجتمع الأوروبي. وفي قمة لاهاي عام 1987، جرى تأكيد أن هدف السياسة الأمنية الأوروبية هو تعزيز حلف الناتو، مع تسليط الضوء على أن الاتحاد الأوروبي الغربي بمثابة الركيزة الأوروبية لحلف الناتو.[22]

مع نهاية الحرب الباردة، دعا رئيس مفوضية الاتحاد الأوروبي جاك ديلور في خطابه حول الأمن والدفاع في لندن في مارس 1991، إلى أن يحتوي الاتحاد الأوروبي الجديد على نظام الاتحاد الأوروبي الغربي للدفاع والأمن، وأيد سياسة أمنية ودفاعية أكثر استقلالية عن الولايات المتحدة.23 ومع إبرام معاهدة ماستريخت، جرى الاتفاق على إعادة هيكلة الاتحاد الأوروبي الغربي على أنه نظام دفاعي أوروبي تابع للمجتمعات الأوروبية ودمجه في الاتحاد الأوروبي. وفي قمة هلسنكي التي عُقدت في 10-11 ديسمبر 1999، قُرِّر إنشاء سياسة الأمن والدفاع الأوروبية (ESDP).[24] وفي عام 2002، جرى نقل الاتحاد الأوروبي الغربي إلى الاتحاد الأوروبي بعد إغلاق مقره العسكري، وفي 30 يونيو 2011، توقف الاتحاد الأوروبي الغربي رسميًّا عن العمل.

بعد انعقاد قمة سان مالو عام 1998، ومع ظهور سياسة الأمن والدفاع الأوروبية وسياسة الأمن والدفاع المشتركة، أثارت إمكانية امتلاك الاتحاد الأوروبي قدرة عسكرية النقاش حول تأثير ذلك في القوة المدنية للاتحاد وما إذا كان ذلك يتوافق مع القيم الليبرالية للاتحاد الأوروبي. جادل هانز دبليو مول بأنه بالإضافة إلى القوة المدنية، فإن القوة العسكرية يمكن استخدامها بشكل جماعي ومتعدد الأطراف على أساس الشرعية الدولية لضمان السلوك المتحضر للعلاقات الدولية وأن ذلك لن يقوض القوة المدنية للاتحاد الأوروبي.[25]

مع معاهدة لشبونة (2009)، قام الاتحاد الأوروبي بإصلاح كل من هيكله المؤسسي وآلياته التشغيلية؛ من أجل التغلب على أوجه القصور التي يعانيها الاتحاد الأوروبي في مجال التعاون الدفاعي والأمني المشترك، وتعزيز التعاون الدفاعي بين الدول الأعضاء. وقد أدرجت معاهدة لشبونة التعاون الهيكلي الدائم ووكالة الدفاع الأوروبية لخدمة هذه الأغراض.[26]

بينما أكّد الاتحاد الأوروبي التزامه بأن هذه المبادرات الدفاعية لن تكون بديلاً أو منافسًا لحلف الناتو، فقد ظل الناتو اللاعب الرئيس في الأمن الأوروبي. وقد أظهر تحديث الناتو الدوري لمفاهيمه الإستراتيجية استجابةً للعالم المتغير والتهديدات الجديدة في حقبة ما بعد الحرب الباردة أهمية القيم الأمنية في العلاقات الأطلنطية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من خلال التهديدات المشتركة والقيم المشتركة.

البُعد القيمي في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في إطار عالم متغير:

تحقّق انتشار الديمقراطية من خلال قوة «التحديث»، فمع التصنيع، هاجر الناس إلى المدن، وعملوا في المصانع، وتواصلوا ونظموا أنفسهم، وأدى النمو الاقتصادي الناتج عن التصنيع إلى تحقيق الثراء. كما دفع ضمان الأمن المادي والاقتصادي من خلال التصنيع والنمو الاقتصادي الناس إلى التركيز على قيم أكثر تجريدًا، مثل حرية التعبير بدلاً من البقاء على قيد الحياة والمطالبة بالديمقراطية.[27] كما أن فقدان المكانة التي كانت توفرها الحداثة والليبرالية التي لا نظير لها خاصة بعد الحرب الباردة، والمشكلات الاقتصادية التي عاناها الاتحاد الأوروبي نفسه خصوصًا مع الأزمة الاقتصادية عام 2008، بالإضافة إلى الصراعات والحروب التي اندلعت في الدول المجاورة له، وما نتج عنها من أزمة الهجرة، وتهديد الإرهاب، كلها عوامل لم تسفر عن إضعاف القوة التحويلية للاتحاد في عملية التوسيع، وفي نطاق سياسة الجوار فقط، بل أدت أيضًا إلى تطورات بدأت فيها الموجة العكسية للديمقراطية تظهر بشكل جدي في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وقد أدت النزعات غير الليبرالية المتزايدة في الديمقراطيات الغربية إلى تآكل خصائص الديمقراطية الغربية، مثل الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، وهذا تسبب في عجز أمني، ومن ثَمّ بدأ النقاش حول ضرورة تجديد التعاون الأطلنطي على أساس هذه القيم الليبرالية من أجل مواجهة التحديات العالمية.[28]

واليوم، في هذه الفترة التي يجري فيها التشكيك في العلاقة بين الثروة والديمقراطية، نشهد ازدياد النزعات غير الليبرالية والشعبوية في الأنظمة الاستبدادية بالتوازي مع تزايد انعدام الأمن الاقتصادي وعدم المساواة نتيجة العولمة والسياسات الليبرالية الجديدة والأتمتة. وفي المرحلة التي وصلنا إليها اليوم، فإن الضغط على النظام العالمي الليبرالي والقيم التي تؤسسه ومستقبل النماذج البديلة الناشئة ضد هذا النظام- سيظهر كيف سيتطور هذا النظام العالمي الليبرالي.

تنصّ البوصلة الإستراتيجية على أن الاتحاد الأوروبي يهدف إلى تطوير نظام دولي مفتوح قائم على القواعد، ويستند إلى حقوق الإنسان والحريات الأساسية والقيم العالمية والقانون الدولي، باعتباره داعمًا ملتزمًا للتعددية الفعالة في هذا العالم المتغير، الذي هو عالم متعدد الأقطاب ومتنازع عليه وبه سياسات القوة.[29] خلال الانتخابات الأمريكية، أشار جو بايدن إلى أنه سيتبع سياسة خارجية قائمة على القيم والمعايير التي يتشاركها مع الاتحاد الأوروبي، مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. وخلال فترة رئاسته، صرّح بايدن بأنه سيواصل وضع هذه القيم والمعايير في صميم عملية صنع السياسة الخارجية للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على حد سواء، بل ووصف

الحرب الروسية الأوكرانية بأنها الحرب بين الديمقراطية والاستبداد، أي الحرب بين العالم الحر والاستبداد. من ناحية أخرى، اعتمد الاتحاد الأوروبي «نظام عقوبات الاتحاد الأوروبي العالمي لحقوق الإنسان» في 7 ديسمبر 2020، الذي يمكّنه من فرض عقوبات على الأفراد والشركات والمؤسسات التي ترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان على غرار «قانون ماغنيتسكي العالمي» في الولايات المتحدة الأمريكية، وأعلن بوضوح أن الحريات هي حجر الزاوية والأولوية في صنع السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، بإضافة هذه الأداة إلى سياسته الخارجية في هذه العملية.[30]

بينما تُظهر ولاية ترامب الثانية عزمه على استكمال الممارسات التي لم تكتمل في ولايته الأولى. ومقارنةً بكلينتون وبوش وأوباما وبايدن الذين كان هدفهم نشر ما لا غنى عنه للديمقراطية الفاعلة مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون؛ أي هذه القيم المشتركة للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى الدول الأخرى- فإن ترامب ليس لديه مثل هذا الهدف. وعلى عكس هؤلاء الرؤساء الذين يُعدّون أمميين ليبراليين، لا يُظهر ترامب نزعة أممية ليبرالية. فخطاب ترامب الذي يحمل شعار «أمريكا أولاً» و«جعل أمريكا عظيمةً مرةً أخرى» وسياساته التي تعطي الأولوية للمصالح الأمريكية تُظهر أن النزعة القومية والسياسات الواقعية هي المهيمنة على الإدارة الأمريكية. فهو يصرح بأنه لا يهتم بنشر القيم الليبرالية بسياساته التي ترفض أن يكون شرطي العالم. بالإضافة إلى ذلك، فإن المنظمات الدولية وقوانينها التي تُعَدّ جزءًا مهمًّا من النظام العالمي الليبرالي القائم على القواعد لم تعد مهمة بالنسبة لترامب، ونشهد أحداثًا مثل انسحاب الولايات المتحدة من العديد من المنظمات الدولية، وخفض الدعم المالي الذي تقدمه لها، وتفضيلها عدم تطبيق قواعد هذه المنظمات. ونرى هذا التغيير ليس في المنظمات والمؤسسات الدولية التابعة للنظام العالمي الليبرالي فقط، بل في القرارات التي تتخذها الولايات المتحدة مع العديد من المؤسسات الأمريكية التي أنشئت لحماية هذه القيم الليبرالية المشتركة أيضًا. فعلى سبيل المثال، جرى إغلاق معهد الولايات المتحدة للسلام (USIP)، وهو مركز بحوث أنشأه الكونغرس الأمريكي لحماية القيم الأمريكية وتعزيزها على مستوى العالم. كما جرى تجميد تمويل الصندوق الوطني للديمقراطية (NED)، الذي يوفر التمويل المؤيد للديمقراطية في أكثر من 100 بلد.[31]

وبعيدًا عن هذه التطورات التي تكشف عن تغير مذهل في السياسة الخارجية الأمريكية، نرى تباينًا أيديولوجيًّا متزايدًا بين الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي الذي يعبر صراحة وبوضوح عن موقفه المناهض للرؤية الحداثية التي تشكل جوهر الفهم الليبرالي. وقد رأينا هذا التباعد بين أعضاء التحالف الأطلنطي الذي عبر عنه نائب الرئيس الأمريكي جيه

دي فانس في مؤتمر ميونيخ للأمن لعام 2025. فقد أظهر الجزء من الخطاب الذي ألقى فيه محاضرة عن الديمقراطيات الأوروبية، وبخاصة إلغاء الانتخابات في رومانيا التي فاز فيها بالرئاسة كالين جورجيسكو المعروف بمناهضته للحرب في أوكرانيا، ومناهضته لحلف الناتو والاتحاد الأوروبي، وانتقد الإجراءات المتخذة في نطاق حرية التعبير- أظهر أن الولايات المتحدة التي تتبنى بشكل متزايد نهجًا تقليديًّا تختلف عن الاتحاد الأوروبي في موقفها من القيم الليبرالية.[32]

وينبغي القول: إن السبب الرئيس لانتقاد فانس هو ثني الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عن منع وصول الأحزاب اليمينية المتطرفة إلى السلطة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وقد كشف عن ذلك دعم إيلون ماسك حزبَ «البديل من أجل ألمانيا» اليميني المتطرف في ألمانيا، خاصة قبل الانتخابات الألمانية. وتفضّل الإدارة الأمريكية الحالية التي ترفع شعار «اجعلوا أوروبا عظيمة مرة أخرى»، أوروبا ذات الأحزاب اليمينية المتطرفة التي تعطي الأولوية في سياساتها لمناهضة الليبرالية والحداثة ومعاداة العولمة وسياسات الهجرة والقيم المسيحية. كما تفضّل الإدارة الأمريكية الجديدة النزعة التقليدية القائمة على معاداة الليبرالية والحداثة والعولمة على النزعة الحداثية والليبرالية.[33]

وترى إدارة ترامب أن السياسيين الليبراليين الكلاسيكيين هم قادة ضعفاء. ونلاحظ أنه يقيم أيضًا قادة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، الذين يستثمرون أقل في القوة العسكرية ويفضلون استخدام قوتهم المدنية في العلاقات الدولية- ضمن هذه الفئة. ومن ناحية أخرى، واستنادًا إلى خطابه في الفترة الأولى من رئاسته، يمكننا القول: إنه يعدّ القادة الاستبداديين قادة أقوياء. كما نرى أيضًا أن إدارة ترامب مترددة في حكم العالم بقواعد النظام العالمي الليبرالي القائم على القواعد ونظام المؤسسات الدولية التي تطبق هذه القواعد. وبدلاً من ذلك، يحاول ترامب تحديد النظام العالمي الجديد وسياساته، وإنهاء الحروب، وإعادة هيكلة التجارة والأمن الدوليين؛ باستخدام «التفاوض مع القوة» مع القادة الأقوياء.

تعارض معظم الأحزاب اليمينية المتطرفة في الاتحاد الأوروبي الحرب في أوكرانيا، وتريد تعزيز علاقات جيدة مع روسيا. وقد ظهر دعم إدارة ترامب الأمريكية للأحزاب اليمينية المتطرفة في الاتحاد الأوروبي أول مرة خلال ولاية ترامب الأولى عندما كان ستيف بانون مستشارًا له. ويعرّف ستيف بانون، كبير مستشاري ترامب السابق والمعروف بأنه تقليدي، بأن الحداثة هي المادية والفردية والمعادية للتقليدية. ويرفض التقليديون مثل ستيف بانون المساواة والمادية والفردية والنزعة الاستهلاكية والعولمة والتعددية الثقافية والتقدم الذي حققته الحداثة. ويعتقدون أن اقتصاد السوق الحر والعولمة قد أضعفا القيم الثقافية التقليدية، ويزعمون أن السياسات التقليدية الجديدة يمكن أن تتغلب على إخفاق السياسات الليبرالية الجديدة.[34]

ووفقًا للإدارة الأمريكية الجديدة، فإن التهديد الرئيس هو الحداثة وقيمها العلمانية والليبرالية التي تتجاوز القيم التقليدية، مثل الأسرة والمجتمع المحلي والدين. وتفسر وجهة النظر هذه أيضًا دعم إدارة ترامب الأيديولوجي للأحزاب اليمينية المتطرفة الأوروبية ذات التوجهات المعادية لليبرالية والحداثة والعولمة.[35]

في الولاية الثانية لترامب، أصبح هذا الدعم أكثر وضوحًا سواء مع التصريحات التي أدلى بها فانس بصفته نائب الرئيس الأمريكي في مؤتمر ميونيخ للأمن، أو مع الدعم الذي قدمه إيلون ماسك لحزب البديل من أجل ألمانيا اليميني المتطرف قبل الانتخابات الألمانية، وتحول إلى شكل من أشكال انتقاد حلفاء الاتحاد الأوروبي، بل وصل الأمر إلى حد التصريح بالتدخل في الشؤون الداخلية في وقت الانتخابات. في خطابه في مؤتمر ميونيخ للأمن، ذكر نائب الرئيس الأمريكي فانس أن عدو الاتحاد الأوروبي ليس روسيا والصين، بل من الداخل. ومن خلال هذا الخطاب، يمكننا القول: إن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي قد تباعدا عن بعضهما في تصور العدو المشترك، وهذا يرجع إلى اختلاف وجهات النظر حول القيم المشتركة.

البُعد الأمني في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في إطار عالم متغير:

إن استبعاد الإدارة الأمريكية دول الاتحاد الأوروبي من مسار العملية السياسية في أوكرانيا، وإعلان دول الاتحاد الأوروبي عن مواصلة دعمها العسكري لأوكرانيا، وفرضها عقوبات على روسيا في الوقت الحالي الذي تجري فيه مناقشة وقف إطلاق النار والسلام في أوكرانيا- كلّ ذلك يعطي انطباعًا بأن أعضاء التحالف الأطلنطي في مقاربات وجهود مختلفة. وتظهر الاختلافات في المقاربات تجاه الحرب الأوكرانية أن الانتقادات والتوقعات التي جرى التعبير عنها ولاسيما في عهد ترامب الثاني أكثر من مجرد تقاسم الأعباء المالية. في اجتماع وزراء الخارجية في بروكسل، أكد وزير الخارجية الأمريكي مارك روبيو أن الولايات المتحدة لا تزال ملتزمة بالحلف، بينما تتوقع من أعضاء الحلف الآخرين إنفاق المزيد على الدفاع. ومع ذلك، فإن المشكلة بين الحلفاء تتجاوز حقيقة أن الدول الأعضاء في حلف الناتو يجب أن تزيد حصة ميزانياتها الدفاعية من ناتجها القومي الإجمالي إلى نسبة 5% التي يريدها ترامب.[36]

وتنص المعاهدة المنشئة لحلف الناتو بوضوح على مبادئ الحريات الفردية والديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، وهي القيم المشتركة لأعضاء الناتو، وقد التزم أعضاء الحلف بحماية هذه المبادئ كقيم يجب حمايتها ضد الشيوعية. هذه القيم المشتركة، التي وردت في المعاهدة، ليست اليوم من بين أولويات الإدارة الأمريكية، الشريك الأهم في الحلف الأطلنطي. والأهم من ذلك أن الحفاظ على النظام العالمي الليبرالي القائم على القواعد الذي تأسس بعد الحرب العالمية الثانية وتوسيع نطاقه ليس من ضمن خطط الإدارة الأمريكية الجديدة أيضًا. وينعكس ذلك في تصور التهديدات المشتركة، التي لا ينبغي تفسيرها إلا فيما يتعلق بالتباين الأيديولوجي. ونرى أن روسيا، التي من الطبيعي أن تكون في موقع العدو المشترك للنظام القديم، ليست في موقعها القديم في تصور التهديد الجديد، على الأقل في تصريح فانس.[37]

وقد جرى الكشف عن التدهور في علاقات دول الأطلنطي في المراسلات التي جرت في المجموعة التي أُنشِئت على تطبيق «سيغنال» التي سُرِّبت إلى الصحافة، وقد شملت كبار المسؤولين الأمريكيين، مثل نائب الرئيس الأمريكي، ووزير الدفاع الأمريكي، والمتحدث باسم مجلس الأمن القومي الأمريكي، ومستشار الأمن القومي الأمريكي. في الواقع، يُعَدّ وصف دول الاتحاد الأوروبي بالمستغلين، وهو الوصف الذي كان يجري التعبير عنه منذ عهد ترامب الأول ولكن بجرعة أكبر، قد تحقّق تضمينه في هذه المراسلات.

في هذه المراسلات الفاضحة، التي أُطلِق عليها اسم « فضيحة سيغنال»، عبر نائب الرئيس الأمريكي فانس قائلاً: «أكره أن أضطر لإنقاذ أوروبا مرة أخرى»، وردّ عليه وزير الدفاع بيت هيغسيث قائلاً: «أشاركك تمامًا كراهيتك لاستغلال أوروبا. إنه أمر مثير للشفقة». تُظهر هذه الكلمات حالة التوتر الحالية في العلاقات الأطلنطية، ووجهة نظر الولايات المتحدة تجاه الاتحاد الأوروبي.[38]

فالولايات المتحدة التي كانت تحاول توجيه أولوية سياستها الخارجية والأمنية نحو الصين بسياسة «الاستدارة نحو آسيا» منذ عهد أوباما، تُظهِر أن أوروبا والشرق الأوسط لم يعودا أولوية الولايات المتحدة مع إدارة ترامب من خلال تصريحات وسياسات واضحة. وبطبيعة الحال، فإن هذا الوضع المتغير يثير حتمًا مسألة ما إذا كانت الولايات المتحدة قد قبلت الالتزام بالحماية المتبادلة من خلال التوقيع على معاهدة واشنطن، وهو التحالف الأكثر شيوعًا في تقييمات حلف الناتو، وهل ستفي بمسؤوليتها الناشئة عن ذلك؟ وحتى أبعد من ذلك، فإن سيناريو ما سيحدث إذا ما انسحبت الولايات المتحدة من حلف الناتو بدأ يُناقَش بجدية شديدة. تؤكد هذه السيناريوهات حقيقة أن الانسحاب من دور القائد الأعلى لقوات الحلف في أوروبا، الذي تتولى الولايات المتحدة قيادته منذ 75 عامًا منذ عهد الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور، هو جزء من خطط إعادة الهيكلة الجديدة لوزارة الدفاع الأمريكية التي ستساعد وزارة الدفاع الأمريكية على خفض التكاليف. وبصرف النظر عن هذه التطورات، فإن رغبة الولايات المتحدة في جعل كندا التي هي عضو في الناتو الولاية الـ51 للولايات المتحدة الأمريكية والاستحواذ على غرينلاند، التي تخضع لسيادة الدنمارك التي هي أيضًا عضوًا في الناتو، تسبب أزمة ثقة خطيرة بين الحلفاء داخل الحلف.

وتُظهر كل هذه التغييرات الجذرية أنه لم يعد هناك أي أثر للولايات المتحدة التي كانت في السابق تتعامل مع بعض القضايا في التحالف الأطلنطي بتحفظات معينة، فالجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي لإنشاء منظمة دفاعية مستقلة خارج حلف الناتو، والتي لم تدعمها الولايات المتحدة وتعاملت معها بقلق في الماضي، يجري التعامل معها الآن بنهج مختلف تمامًا. حتى إنها تحظى بدعم الإدارة الأمريكية. ومع غزو روسيا لأوكرانيا، أضاف الاتحاد الأوروبي مبادرات جديدة إلى مبادراته الدفاعية، واتخذ خطوات مهمة في مجال الأمن والدفاع، مثل إنشاء قوة الانتشار السريع، مع تخصيص أموال جديدة وأهداف جديدة لإعادة التسليح للدفاع في هذا الصدد.

إلا أن هذا لا يعني أن الإدارة الأمريكية لا تبدي بعض التحفظات بشأن الهيكل

المستقل الذي سيضعه الاتحاد الأوروبي في هذا المجال الدفاعي. فمن ناحية، تريد الولايات المتحدة أن يستمر حلفاؤها الأوروبيون في حلف الناتو في شراء أسلحة أمريكية الصنع. ومن ناحية أخرى، يتساءل الاتحاد الأوروبي عما إذا كانت الولايات المتحدة حليفًا موثوقًا به أم لا، وقد اتّخذ الاتحاد مؤخرًا مبادرات في مجال الصناعات الدفاعية، وأصبح يفضل إنفاق نفقاته الدفاعية على الأسلحة المنتجة في أوروبا، أي على الصناعات الدفاعية الأوروبية. وهذا يعني تقييد استخدام منتجات الصناعات الدفاعية الأمريكية الصنع بشكل متزايد، واستبعاد الولايات المتحدة من أنظمة الدفاع الأوروبية. ونتيجةً لتراجع الثقة في الشركاء والموردين الخارجيين، قرر الاتحاد الأوروبي في مارس/ آذار استبعاد الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي (الناتو) ولكن من خارج الاتحاد الأوروبي، مثل الولايات المتحدة وتركيا والمملكة المتحدة من تمويل إعادة تسليح الاتحاد الأوروبي بقيمة 150 مليار يورو في إطار خطة العمل الأمني لأوروبا (SAFE). ويثير هذا الوضع، الذي يتسبب في التمييز بين الحلفاء، التساؤل حول كيفية تأثيره داخل حلف الناتو.[39]

بالإضافة إلى ذلك، فإن نهج الولايات المتحدة تجاه الاتحاد الأوروبي في مجال الأمن والدفاع ينطوي على بعض التناقضات في حد ذاته. فالولايات المتحدة التي تريد من الاتحاد الأوروبي أن يكون مكتفيًا ذاتيًّا في مجال الدفاع الأوروبي وتريده أن يسهم بشكل كبير في ميزانية الدفاع من ناتجه القومي الإجمالي في هذا الصدد، تنتهج سياسة ستجعلهم في وضع صعب اقتصاديًّا بتطبيق الرسوم الجمركية الأمريكية على دول الاتحاد الأوروبي الحليفة لحلف الناتو. وقد يواجه الاتحاد الأوروبي مشكلات في تحقيق هذا الهدف مع تأثير الحروب التجارية التي ستجهد اقتصاداتها بالزيادات التي ستحدث في ميزانية الدفاع التي ستطبقها بالفعل.

يبدو أننا سنتحدث أكثر في الأيام القادمة عن القضايا التي تسبب تشققات في العلاقات الأطلنطية والتي تتزايد في العديد من المجالات من الاقتصاد والعلاقات التجارية إلى السياسة. وبالطبع، بينما تتسبب كل هذه التطورات في إثارة التساؤلات حول ما سيؤول إليه التحالف الأطلنطي، أو ما إذا كانت هذه العلاقة من الماضي، فإنها تُظهر أيضًا تأثيرها الطبيعي في حلف الناتو. ففي ولايته الأولى، وصف ترامب حلف الناتو بأنه منظمة عفا عليها الزمن. وفي ولايته الثانية، أكد ترامب أن الأولوية الأمنية للولايات المتحدة ليست أوروبا بل منطقة المحيطين الهندي والهادئ، ومواجهة الاتحاد الأوروبي لهذا الواقع تشير إلى تحول في الناتو. وستتضح تفصيلات هذا التحول بشكل أكبر في قمة قادة الناتو التي ستُعقَد في لاهاي في يونيو 2025. إن الناتو تمكّن من الحفاظ على وجوده من خلال

تكييف نفسه مع التغيرات الجديدة في العمليات السابقة. والآن، فإن السبيل لبقاء الناتو في هذه الفترة الجديدة من التغيير هو إيجاد طريقة للعمل معًا تعود بالنفع على جميع الحلفاء على جانبي المحيط الأطلسي، وتكييف وجود الناتو نفسه مع هذا الوضع الجديد.

الخاتمة

تتمثل رؤية ترامب للنظام العالمي الليبرالي الحالي القائم على القواعد في أنه لم يعد يخدم مصالح الولايات المتحدة. ويتجلى هذا التصور في أن علاقة التحالف مع دول الاتحاد الأوروبي، التي تشكل جزءًا مهمًّا من هذا النظام، والتي تحميه وتعزّزه- قد تضررت بسبب عقلية الاستغلال التي تستخدم الولايات المتحدة من جانب واحد. في هذا النظام الجديد، نرى أن قيم الليبرالية والحداثة، وهي القيم المشتركة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، قد جرى التعويض عنها بقيم تقليدية داخل الولايات المتحدة. ومن المُبكر جدًّا القول: إن الولايات المتحدة تنوي نشر قيمها وتغيير الدول الأخرى كما فعلت من قبل. ولكن مع ذلك، تحاول إدارة ترامب، التي تفضّل النهج التقليدي بدلاً من قيم الحداثة والليبرالية، بناء علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي على هذه القيم. ويمكن القول: إن بعض الجهات الفاعلة داخل الإدارة الأمريكية على الأقل في هذا المسعى.

ومن المؤكد أن هذا الواقع الجديد سيكون له تأثيره في البعد الأمني للأمن الأوروبي والعلاقة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وبخاصة حلف شمال الأطلسي، الذي أُسِّس على القيم المشتركة بعد الحرب العالمية الثانية. فالناتو رغم أنّه شهد في السابق تراجعًا وتآكلاً من حيث القيم في بعض الدول الأعضاء فيه، إلا أنه استطاع أن يحافظ على تماسكه تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية، واستطاع البقاء أكثر من 75 عامًا، من خلال تكييف نفسه مع العالم المتغير.

واليوم، هناك تطورات تجري فيها مناقشة عمليات، مثل التهديد المشترك والدفاع الجماعي- قد تسبب أزمة ثقة بين حلفاء الناتو. وفي الفترة القادمة، قد تكون لهذا التحول في الولايات المتحدة الأمريكية انعكاسات على التحول في الاتحاد الأوروبي، ومن ثَمّ تكون هناك تحولات في البعدين القيمي والأمني. تاريخيًّا، كان للثورة الأمريكية التي كانت نتيجة لعصر التنوير القائم على الحرية وحقوق الإنسان- تأثير على القارة الأوروبية. وقد تمكّن النظام العالمي الليبرالي القائم على القواعد، الذي أُسِّس بعد الحرب العالمية الثانية- تمكّن من البقاء تحت قيادة الولايات المتحدة. فهل سيتحقق التحول التقليدي الذي يحدث في الولايات المتحدة اليوم بشكل كامل؟ أم أنه ستجري إعادة تأسيس

النظام العالمي الليبرالي القديم؟ كل هذه الأسئلة ستسمح لنا بإيجاد إجابات عن التحول في العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي؛ أي العلاقات الأطلنطية في الفترة المقبلة. لكن المؤكد هو أن هذا النزاع الأطلنطي بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين يبدو مختلفًا عن التجارب التاريخية السابقة؛ نظرًا إلى تصور التهديدات المشتركة، وتراجع الشعور بالقيم المشتركة بين الحلفاء الأطلنطيين.

الهوامش والمراجع:

1. G. John Ikenberry, «The Plot against American Foreign Policy», Foreign Policy, Cilt: 96, Sayı: 3, (2017), s. 3.
2. Aylin Ünver Noi. «Breaking the Bond: Transatlantic Dispute over Values», Daily Sabah, https://www.dailysabah.com/opinion/op-ed/breaking-the-bond-trans-atlantic-dispute-over-values
3. Björn Hettne, «Teori ve Pratikte Güvenliğin Bölgeselleşmesi», Uluslararası İlişkilerde Çatışmadan Güvenliğe, ed. Mustafa Aydın, H. G. Günter Brauch, Mithat Çelikpala, Ursula Oswald Sprin ve Necati Polat, (İstanbul Bilgi Üniversitesi Yayınları, İstanbul: 2012), s. 69.
4. Ian Manners, «Normative Power Europe: A Contradiction in Terms», Journal of Common Market Studies, Cilt: 40, Sayı: 2, (2002), s. 235-258; Françoise Duchene, «Europe's Role in World Peace», Europe Tomorrow: Sixteen Europeans Look Ahead, ed. Richard Mayne, (Fontana, Londra: 1972).
5. Sivil güç; uluslararası ilişkileri askeri güç kullanmak yerine hukukun üstünlüğü, çok taraflılık ve birbirine bağlılığı güçlendirmek kaydıyla medenileştirir. Sivil güçler «çok taraflılık» (multilateralism), «kurum inşası» (institution-building) ve «ulusüstü entegrasyon»u (supranational integration) «tek taraflılık» (unilateralism) ve «ulusal egemenliğe» (national sovereignty) tercih eder. Hanns W. Maull, «Germany and Japan: The New Civilian Powers», International Affairs, Cilt: 69, Sayı: 5, (1990), s. 92, 103-104
6. Dankwart Rustow, «Transition to Democracy», Comparative Politics, Cilt: 2, (1970), 337-63. Ronald Inglehart ve Christian Welzel, «How Development Leads to Democracy: What We Know about Democratization», Foreign Affairs, March/April 2009, Cilt: 88, Sayı: 2, 33-48, s. 37.
7. Aylin Ünver Noi, «Introduction». Challenges of Democracy in the European Union and Its Neighbors, (Eds.) Aylin Ünver Noi ve Sasha Toperich, (Center for Transatlantic Relations, Washington DC: 2016), s. xiv.

8. Samuel P. Huntington, The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century, (University of Oklahoma Press, Norman ve Londra: 1991), s. 15.

9. Fraser Cameron, The Foreign and Security Policy of the European Union: Past, Present and Future, (Sheffield Academic Press, Sheffield: 1999), s. 15.

10. Jolyon Howorth, «European Integration and Defence: The Ultimate Challenge?», Institute for Security Studies WEU, (2000), s. 1, www.iss.europa.eu/sites/default/files/EUISSFiles/cp043e.pdf, (Erişim tarihi: 24 Ekim 2020).

11. John Baylis, «Britain and the Dunkirk Treaty: The Origins of NATO», Journal of Strategic Studies, Cilt: 5, Sayı: 2, (1982), s. 236-247.

12. White, Understanding European Foreign Policy, s. 4; Akgül Açıkmeşe ve Dizdaroğlu, NATO-AB İlişkileri, s. 11.

13. Akgül Açıkmeşe ve Dizdaroğlu, NATO-AB İlişkileri, s. 12.

14. Christopher Gehrz, «Dean Acheson, the JCS and the 'Single Package': American Policy on German Rearmament, 1950», Diplomacy and Statecraft, Sayı: 12, Cilt: 1, (2001), s. 135-160.

15. Dinan, Ever Closer Union, s. 27.

16. Akgül Açıkmeşe ve Dizdar, NATO-AB İlişkileri, s. 14-15.

17. Dinan, Ever Closer Union, s. 29.

18. Michael Creswell ve Marc Trachtenberg, «France and the German Question, 1945-1955», Journal of Cold War Studies, Sayı: 5, Cilt: 3, (Yaz 2003), s. 22.

19. Howorth, «European Integration and Defence», s. 60; Akgül Açıkmeşe ve Dizdar, NATO-AB İlişkileri, s. 17.

20. Akgül Açıkmeşe ve Dizdar, NATO-AB İlişkileri, s. 17.

21. Haydar Efe, «Avrupa Birliği'nin Ortak Dış ve Güvenlik Politikası», Gaziantep Üniversitesi Sosyal Bilimler Dergisi, Cilt: 7, Sayı: 1, (2008), s. 68.

22. Akgül Açıkmeşe ve Dizdaroğlu, NATO-AB İlişkileri, s. 18.

23. Dinan, Ever Closer Union, s. 120.

24. «Helsinki European Council 10 and 11 December 1999 Presidency Conclusions», European Parliament, (1999), https://www.europarl.europa.eu/summits/hel1_en.htm#b, (Erişim tarihi: 8 Mayıs 2021).

25. Hanns W. Maull, «Europe and the New Balance of Global Order», International Affairs, Cilt: 81, Sayı: 4, (2005), s. 781-782.

26. «Treaty of Lisbon: Amending the Treaty on European Union and the Treaty Establishing the European Community».

27. Ronald Inglehart, «The Age of Insecurity: Can Democracy Save Itself?» Foreign Affairs, Cilt: 97, Sayı: 3, (2018), 20-28, s. 21.

28. Aylin Ünver Noi, Değişen Dünyada AB ve Türkiye: Strateji Belgeleri Üzerinden Bir Değerlendirme, (Ankara: SETA Yayınları, 2024). s. 229.

29. «A Strategic Compass for Security and Defence», European Union External Action.

30. ABD Küresel Magnitsky Yasası (Global Magnitsky Act) insan hakları ihlallleri ve/veya yolsuzluk yapan kişi, şirket ve kurumlara karşı 2012 yılında Barack Obama döneminde çıkarılmıştır. AB Küresel İnsan Hakları Yaptırım Rejimi (The EU Global Human Rights Sanctions Regime) soykırım, işkence, kölelik, yargısız infaz, keyfi tutuklama ve gözaltılar gibi insan hakları ihlallerini kapsamaktadır. «EU Adopts a Global Human Rights Sanctions Regime», European Council, 7 Aralık 2020, https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2020/12/07/eu-adopts-a-global-human-rights-sanctions-regime/, (Erişim Tarihi: 2 Mayıs 2025).

31. Aylin Ünver Noi, NATO Diye Bir İttifak Kalacak mı?, Fikirturu, 7 Nisan 2025, https://fikirturu.com/jeo-politika/nato-diye-bir-ittifak-kalacak-mi/

32. Aylin Ünver Noi, «NATO Diye Bir İttifak Kalacak mı?», Fikirturu, 7 Nisan 2025, https://fikirturu.com/jeo-politika/nato-diye-bir-ittifak-kalacak-mi/

33. Aylin Ünver Noi. «Breaking the Bond: Transatlantic Dispute over Values», Daily Sabah, 14 Mart 2025, https://www.dailysabah.com/opinion/op-ed/breaking-the-bond-trans-atlantic-dispute-over-values

34. Aylin Ünver Noi. «Breaking the Bond: Transatlantic Dispute over Values», Daily Sabah, https://www.dailysabah.com/opinion/op-ed/breaking-the-bond-trans-atlantic-dispute-over-values

35. Ibid.

36. Aylin Ünver Noi, NATO Diye Bir İttifak Kalacak mı?, Fikirturu, 7 Nisan 2025, https://fikirturu.com/jeo-politika/nato-diye-bir-ittifak-kalacak-mi/

37. Aylin Ünver Noi. «Breaking the Bond: Transatlantic Dispute over Values», Daily Sabah, 14 Mart 2025, https://www.dailysabah.com/opinion/op-ed/breaking-the-bond-trans-atlantic-dispute-over-values

38. Aylin Ünver Noi, NATO Diye Bir İttifak Kalacak mı?, Fikirturu, 7 Nisan 2025, https://fikirturu.com/jeo-politika/nato-diye-bir-ittifak-kalacak-mi/

39. Aylin Ünver Noi, NATO Diye Bir İttifak Kalacak mı?, Fikirturu, 7 Nisan 2025, https://fikirturu.com/jeo-politika/nato-diye-bir-ittifak-kalacak-mi/